

والآن، قد يندهش البعض عن حق أن يقوم هذا المؤيد القوي لإسرائيل منذ 37 سنة وأكثر، ولكن 37 سنة كمسؤول منتخب، كيف يمكنني أن أتكلم بلهجة قوية جداً رغم الروابط التي أتشاطرهما، كما يتشاطرهما بلدي مع إسرائيل. ولكن بصراحة تامة، أيها الجمع، في بعض الأحيان الصديق فقط هو الذي يستطيع قول الحقيقة القاسية. (.....)

انظروا، عندما نتحرك قدماً أعدكم بهذا: الولايات المتحدة سوف تستمر في تحميل الطرفين المسؤولية عن أية تصريحات أو أعمال توجب التوترات أو تجحف بنتائج المحادثات. أهم شيء هو أن تتقدم هذه المحادثات إلى الأمام وأن تتقدم بسرعة وتتقدم إلى الأمام بنية حسنة. لا يمكننا أن نتأخر، لأنه بتأجل التقدم إلى الأمام، يستغل المتطرفون خلافاتنا ويزرعون الكراهية. (.....)

يبقى العديد من التحديات. جلعاد شليط لا يزال في الأسر ونصلي كل يوم كي يأتي اليوم الذي يعود به إلى منزله ويجتمع مجدداً مع عائلته (تصفيق). سيداتي سادتي، التحريض ضد إسرائيل يتواصل وأيضاً التهجم على شرعية ارتباط إسرائيل بهذه الأرض القديمة.

والتهديد المستمر من غزة التي ما زالت في قبضة حماس، ومن حزب الله في جنوب لبنان، يذكّرنا أن أمنكم لا يزال بعيداً عن أن يكون مضموناً. ولكن في هذه الأثناء، تبقى سياستنا وهواجسنا حول المستوطنات الإسرائيلية ثابتة وبدون تغيير. وفي حين أن حماس قد حكمت على سكان غزة بالبؤس والاستسلام لليأس، فإن إسرائيل أيضاً تتحمل مسؤولية معالجة احتياجاتهم العديدة. لهذا السبب نحن نعمل مع الحكومة الإسرائيلية لتحقيق ذلك بالضبط ومعالجة بعض الاحتياجات المشروعة دون أن يشكل ذلك مخاطر إضافية للأمن الإسرائيلي. (.....)

في بلدي، يسموني أحياناً متفائلاً، ولكني متفائل حول احتمالات السلام لأني واقعي. (.....)
وشكراً. وليحکمکم الله، وليحم الله إسرائيل. أشكرکم شكراً جزيلاً (تصفيق).

وثيقة رقم 78:

مقابلة مع رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون حول
المفاوضات، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية⁷⁸ [مقتطفات]

12 آذار/ مارس 2010

(.....)

س: وماذا عن حرمان الشعب الفلسطيني من حق حمل السلاح في وجه سلطات الاحتلال ألا يشكل هذا خطراً مباشراً على القضية الفلسطينية؟

ج: أولاً يجب أن نؤكد أن المقاومة وبكل أشكالها حق شرعي للشعب الفلسطيني، لكن القيادة الفلسطينية هي التي تقرر أنواع هذه المقاومة وهي التي تحدد أيضاً في أية مرحلة (...) نحن الآن في مرحلة المفاوضات ونسلك هذا الطريق فإذا وصلنا إلى طريق مسدود سنلجأ إلى مجلس الأمن وسنعود إلى الشعب عبر المجلس الوطني الفلسطيني ليقرر الأسلوب الأمثل وذلك قبل الذهاب إلى خيار المقاومة. باختصار شديد خيار المقاومة في المرحلة الراهنة مستبعد، فنحن لا

يمكن أن نسلكه بمعزل عن محيطنا العربي والإسلامي الذي يجب أن يدعنا أولاً لأننا لا نملك أن نجابه وأن نقاوم المخططات الإسرائيلية وحدنا. لقد تعرض قطاع غزة إلى تدمير شديد وسقط كثير من الضحايا نتاج الحرب الأخيرة ولقي أهلها ما لا قوة لهم عليه من عذابات ما أدى بالقائمين على القطاع إلى اعتبار أن استعمال السلاح وإطلاق الصواريخ ليس الأسلوب الأمثل.

س: لوحظ أن تفعيل منظمة التحرير ارتبط بنجاح حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية ووصولها إلى الحكم، ما أعطى انطباعاً لدى الكثيرين بأن المنظمة تستخدم لأغراض محددة، وأن تفعيلها ليس لأسباب استراتيجية بل لأهداف تكتيكية.

ج: هذا غير صحيح بتاتاً. الذي أضعف منظمة التحرير سابقاً هو ضعف الإمكانيات المادية، ما أدى إلى طغيان السلطة على المنظمة خلال الفترة السابقة خصوصاً أن السلطة كانت تقوم بأعباء المنظمة المالية لكن الآن أصبح الصندوق القومي هو الذي يتولى الإنفاق على مؤسسات المنظمة وله موازنة مستقلة وهذا الأمر أعاد الحياة لمنظمة التحرير التي كانت بالفعل مغيبة، ووصول "حماس" إلى سدة الحكم ليس له علاقة بتفعيل دور منظمة التحرير. لكننا شعرنا بمدى خطورة تهميش منظمة التحرير ووجدنا ضرورة أن تعود إلى سابق عهدها فهي إنجاز كبير للشعب الفلسطيني كله يجب الحفاظ عليه.

س: يعتبر كثيرون أن خطوة تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد أمر ضروري لبدء إصلاح حقيقي لمؤسسات منظمة التحرير... فما تعليقك؟

ج: البند الأول من الورقة المصرية يتناول إصلاح منظمة التحرير وهذا البند تكرر لما نص عليه اتفاق القاهرة في آذار (مارس) 2005، الذي أجمعت عليه القوى والفصائل الفلسطينية بما فيها حركتي "فتح" و"حماس"، وهو يؤكد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويقول إن تشكيل المجلس الوطني الجديد يأتي بالانتخاب وفق نظام التمثيل النسبي الكامل وأن تجرى انتخابات بالتزامن مع انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي.

وأوضح أنه باعتبار أن المجلس الوطني يمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فإن هناك أكثر من ستة ملايين مواطن في الخارج يجب أن يمثلوا في البرلمان المقبل، ولذلك سنطلب من الدول العربية والأجنبية التي فيها أعداد كبيرة من الجاليات الفلسطينية (باستثناء الأردن) أن يسمحو بإجراء انتخابات على أراضيها لانتخاب أعضاء المجلس الوطني. وفي حال رفضوا ذلك فإن ممثلي الجاليات الفلسطينية في الخارج سيتم اختيارهم بالتوافق والتعيين.

س: وما مصير البرلمان الحالي؟

ج: البرلمان الحالي لا تنتهي ولايته قبل انتخاب برلمان جديد وإلى أن يتم تشكيل مجلس وطني جديد فإن المجلس الحالي سيزل قائماً. المجلس المركزي هو الذي يملأ الفراغ الآن ونشأت فكرة المجلس المركزي في السبعينات ليكون رقيباً على عمل اللجنة التنفيذية ويحاسبها إذا خرجت عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. فالمجلس المركزي هو زُبدة البرلمان وهو الذي أوكل له



المجلس متابعة العملية السلمية واتفاق أوسلو وهو من قام بتعيين أول رئيس للسلطة الراحل ياسر عرفات وأول رئيس للحكومة، وهو وسيط بين اللجنة التنفيذية والبرلمان ويتابع المسيرة الآن وعقد خلال الفترة القريبة الماضية ستة اجتماعات.

س: المجلس في وضعه الحالي لا يعكس التوازنات الموجودة حالياً على الساحة الفلسطينية؟

ج: المجلس التشريعي ممثل في المجلس الوطني بـ(25) عضواً، لكن حركة "حماس" لا تريد المشاركة فيه قبل انضمامها للمجلس الوطني من خلال الانتخابات. هناك مساع تبذل حالياً من أجل عقد اجتماع للبرلمان ونسعى إلى عقد دورة للمجلس الوطني، لكننا في حاجة إلى تأمين حضور 500 عضو كي نحصل على نصاب الثلثين فأعضاء المجلس الوطني عددهم 730 عضواً. نحن نريد أن نوفر إجماعاً سياسياً وليس إجماعاً عددياً أو فصائلياً، البرلمان الجديد الذي سيشكل لن يتجاوز عدد أعضائه الـ 350 عضواً.

س: حماس تحملكم مسؤولية إصلاح منظمة التحرير، ما تعليقك؟

ج: حركة "حماس" هي التي تتحمل مسؤولية تعطيل إصلاح منظمة التحرير بسبب عدم توقيعها حتى الآن على الورقة المصرية التي وقعتها حركة فتح. عدم التوقيع على الورقة المصرية يعطل إصلاح المنظمة. بند إصلاح المنظمة في الورقة المصرية لم تطرأ عليه أية ملاحظات أو تعديل وهو مطابق لما ورد في اتفاق القاهرة آذار 2005 والذي تناول إصلاح منظمة التحرير وحصل على إجماع فلسطيني من كل القوى بما فيها حركتي "فتح" و"حماس"، وفور توقيع "حماس" على الورقة المصرية سنبداً التنفيذ. في السابق حركة "حماس" لم تكن تريد أن تدخل منظمة التحرير.

لقد تفاوضنا معها في الخرطوم وفي القاهرة وكان واضحاً أنه ليس لديهم استعداد للانضمام للمنظمة لكن اتفاق القاهرة الجميع وقعته ونص على ضرورة إصلاح المنظمة والانضمام لها ولم يكن هناك خلاف على ذلك. الخلافات داخل حركة "حماس" سببت عدم توقيعها على الورقة المصرية. وهناك من يريد أن يوقع مع مراعاة الأخذ بالملاحظات لاحقاً وهناك من يقول لا توقيع إلا بعد الأخذ بملاحظات "حماس". لكن بند منظمة التحرير لم يجر عليه أية إضافات أو تعديلات وبالتالي ليست هناك ملاحظات عليه. طرحت على خالد مشعل خلال اجتماع استغرق ساعتين في العاصمة الأردنية عمان منذ شهر قليلة دخول "حماس" المجلس الوطني الفلسطيني وقلت له إن لكم في المجلس التشريعي 76 عضواً وهؤلاء طبقاً للقانون الأساسي أعضاء في المجلس الوطني فإذا أضيف لهم مقاعد الإخوة في سورية حوالي 30 سيزيد العدد على المئة وسأعطيكم نفس الكوتا التي لحركة "فتح" ليصبح عددكم مماثلاً لها في 170 وسأضمن منحكم 49 عضواً.

وسبق أن عرضت على نائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر ذلك الأمر وحملته رسالة لقيادات الحركة تضمن هذا الطرح باعتباره أمراً مؤقتاً خلال الفترة الانتقالية إلى حين خوض الانتخابات وردوا بأن هذا المقترح قيد الدراسة لكن يبدو أنه لم يجد لديهم صدى.

س: ما تقويمك لدعوة رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك لعقد جلسة للمجلس في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة؟

ج: دعوة عزيز الدويك لعقد جلسة للمجلس غير شرعية. القانون ينص على انتخاب هيئة جديدة لإدارة المجلس ويجب التجديد لرئيس المجلس سنوياً وأبو مازن حالياً هو المخول بالدعوة لعقد اجتماع للمجلس التشريعي حتى يتم انتخاب هيئة جديدة للمجلس. للأسف المجلس التشريعي معطل بسبب الانقسام والمجلس المركزي هو الذي ينهض بالعبء وهو الذي قرر ولاية الرئيس محمود عباس وكذلك المجلس التشريعي.
(.....)

س: كيف ترى إدارة "حماس" لمفاوضات تبادل الأسرى مع إسرائيل؟

ج: نقدر جهود "حماس" وإدارتها ملف تبادل الأسرى ومساعدتها إلى عدم إخراج صفقة مذلة مهينة للشعب الفلسطيني. "حماس" تسعى لإنجاز صفقة وطنية مشرفة وهي لم ترضخ للشروط الإسرائيلية ولم تقبل بإبعاد الأسرى الذين سيتم الإفراج عنهم إلى خارج الأراضي الفلسطينية ورفضت ترحيل الأسرى من أبناء الضفة الغربية إلى قطاع غزة. وهذه الشروط مجحفة وتعارض مع حقوق الإنسان مثل الظلم الفادح الذي وقع على مبعدي كنيسة المههد.

وثيقة رقم 79:

بيان ديوان رئاسة الوزراء الإسرائيلي حول استئناف عملية السلام⁷⁹

16 آذار/ مارس 2010

إن دولة إسرائيل تكّن التقدير للكلمات الحميمة الصادرة عن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون حول الرابط العميق القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتزام الولايات المتحدة بضمان أمن إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالالتزام الإسرائيلي بالسلام - فإن الحكومة الإسرائيلية قد أثبتت خلال العام الأخير مدى التزامها بالسلام قولاً وعملاً بما يتمثل - بين أمور أخرى - بخطاب رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو في جامعة بار إيلان، وإزالة المئات من النقاط التفتيشية والحواجز في يهودا والسامرة، والقرار القاضي بتعليق مشاريع البناء الجديدة في يهودا والسامرة لمدة 10 أشهر وهو قرار سبق لوزيرة الخارجية الأميركية أن عرّفته بغير مسبق.

مقابل ذلك فإن الفلسطينيين يضعون شروطاً مسبقاً لاستئناف العملية السياسية بما يخالف نهجهم منذ 16 سنة، كما أنهم يشنون هجوماً للطعن في شرعية إسرائيل في المؤسسات الدولية من خلال تقرير غولدستون، ويواصلون التحريض على الكراهية والعنف بما في ذلك قرارهم تدشين ميدان في رام الله على اسم مخربة مسؤولة عن قتل عشرات الإسرائيليين.

